



تحديث التقرير: سنة على تفجير مرفأ بيروت في 4 آب ومطالب الضحايا بتحقيق العدالة لا زالت دون جواب

الثلاثاء، في 3 آب 2021

بيروت: صدر عن الحركة القانونية العالمية (LAW)، وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان، أن تشكيل بعثة تقصي حقائق مستقلة وحيادية هو أمر جوهري للتحقيق في جذور أسباب التفجير المدمر لمرفأ بيروت العام الماضي، الذي تسبب بمقتل أكثر من 200 شخصاً وجرح 7000.

أفادت المديرية التنفيذية في منظمة LAW، أنطونيا مولفي، بأنه: "إن سير التحقيقات اللبنانية على مدى سنة كاملة، لم يسهم البتة في الحد من المخاوف بشأن استقلالية التحقيق المحلي وحياديته".

إن هذا التقرير هو الثاني لمنظمة LAW، بعد التقرير الأول الذي قدّم عرضاً شاملاً لجميع الوقائع المتاحة للعامة المتعلقة بالتفجير والذي صدر في تشرين الثاني 2020 مقروناً بتسع إفادات دامغة للضحايا.

إن منظمة LAW تدعم مجموعة تضم أكثر من ألف ضحية من ضحايا التفجير الذين يعاونهم مكتب المحاماة ASAS Law في سعيهم لتحقيق العدالة ومطالبتهم بتشكيل بعثة تقصي حقائق مستقلة للتحقيق في أسباب التفجير وعواقبه.

أضافت السيدة مولفي: "لا شيء سيعيد الأرواح التي فقدت في 4 آب 2020، ولكن كيف يمكن لعائلات أولئك الذين ماتوا إحياء ذكرى أحبائهم من دون معرفة الحقيقة كاملة؟ إن أفضل طريقة لفهم ما حدث وإحياء ذكره هو الالتزام بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة".

إن الضحايا يطالبون بإنشاء بعثة تقصي حقائق مستقلة ومحايدة بإشراف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك للتحقيق في:

- الإنتهاكات والتجاوزات المدعى بها للقانون الدولي لحقوق الإنسان في إطار تفجير بيروت في 4 آب سواء قبل التفجير أو أثناءه أو بعده.
- إثبات الحقائق والملايسات المتعلقة بالإنتهاكات والتجاوزات المدعى بها.
- تحديد المسؤولية عن مثل هذه الإنتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك الجهات التي يقع عليها أكبر قدر من المسؤولية؛
- وضع توصيات، لا سيما بشأن تحديد المسؤولية القانونية عن إنتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بهدف حماية المدنيين من المزيد من الإنتهاكات والتجاوزات.
- تقديم تقرير شفهي عن مستجدات هذا الموضوع وتقرير خطي نهائي إلى المجلس.

تجدون التقرير الثاني المُحدث [هنا](#) و التقرير الشامل الذي صدر في شهر تشرين الثاني 2020 [هنا](#).

لمزيد من التفاصيل، يرجى الإتصال بالسيدة كريستي هير، المستشارة القانونية في منظمة الحركة القانونية العالمية على البريد الإلكتروني التالي: hare@legalactionworldwide.org